# الانتقال من المكانة الى الدور: تحولات السياسة الخارجية السعودية بعد آذار ٢٠١٥ (حرب اليمن أنموذجاً)

## The phenomenon of illegal migration and its legal and political dimensions (analytical study)


م.د. مهند عبد رشيد

نبذة عن الباحث :

تدريسي في كلية القانون والعلاقات الدولية.
جامعة جيهان - اربيل

م.م. زيد احمد بيدر

نبذة عن الباحث :
تدريسي في كلية القانون والعلاقات الدولية.
جامعة جيهان - اربيل


### مقدمة

تشهد منطقة الشرق الاوسط تفاعلات سياسية واقتصادية وامنية ذات طابع صراعي بين الاطراف الاقليمية المؤثرة والاطراف من داخل الدول وما لذلك من تداعيات على المستوى العالمي، فمنذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣، مروراً بما يسمى بـ(الربيع العربي) عام ٢٠١١ وصولاً لتصاعد العنف الارهابي بسقوط الموصل عام ٢٠١٤ كانت الأوضاع العامة في المنطقة لا تكاد تخرج من ازمة حتى تدخل في اخرى اشد منها حدة واعلى منها مستوى، وقد افضى هذا الواقع لبروز دور قوتين اقليميتين (الجمهورية الاسلامية الايرانية والمملكة العربية السعودية) ودخولهما مسرح التنافس على النفوذ، منطلقين من تقاطع الاتجاهات الفكرية والسياسية لكل منهما، فضلاً عن ماضٍ يتصف بالخشية وانعدام الثقة المتبادلة، وما لبثت هتين القوتين ان تسارع لتوظيف المتغيرات السياسية في المنطقة لحسابها على حساب الطرف الآخر، وبعد تحقيق ايران لمكاسب على الارض ونجاحها في تحقيق الجزء الأكبر من اهدافها السياسية الخارجية سعت السعودية لتكثيف انغماسها في قضايا المنطقة من اجل استعادة كفة التوازن، فراحت تدعم جهات وتعاقب جهات اخرى مستخدمة ادوات اقتصادية ودبلوماسية.

وصولاً الى التدخل العسكري في اليمن في آذار عام ٢٠١٥.

يحاول الباحثان استكشاف مدى التغير الذي طرأ على السياسة الخارجية السعودية وانعكاس ذلك على مستقبل دورها في ظل بيئة تصارعية ساخنة لم تحسم الكثير من ملفاتها بعد.

**اشكالية البحث:**

بُني البحث انطلاقاً من اشكالية منهجية تتعلق بالانغماس السعودي في التفاعلات الاقليمية بشكل مباشر بعد ان كانت تكتفي بإبداء المواقف في شؤونها الخارجية عربياً واقليمياً استناداً الى مكانتها لدى محيطها الإقليمي إلا ان ظروفاً داخلية وإقليمية ودولية قد اسهمت في دفع صانع القرار السعودي للاضطلاع بنفسه في القضايا الاقليمية وعدم الاكتفاء بالاعتماد على وكلاء اقليميين رسميين كانوا أم غير رسميين، وبناءاً على ذلك يمكن طرح التساؤلات التالية:

- كيف تنظر المملكة العربية السعودية الى نفسها فيما يتعلق بالشؤون الخارجية؟.
- ما هي المحركات التي دفعت صانع القرار السعودي الى عدم الاكتفاء بالاعتماد على المكانة، والبدء بممارسة سلوك سياسي خارجي في القضايا التكتيكية والاستراتيجية على حد سواء؟.
- ما الذي افضى اليه تحول السعودية من سياسة المكانة الى سياسة الدور؟

**فرضية البحث:**

تأسس البحث على فرضية جوهرها ان تصاعد النفوذ الايراني في المنطقة منذ احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وصولاً الى ما يسمى بـ (الربيع العربي) وزوال الحدود الرسمية بين العراق وسوريا اثر سقوط نينوى واعلان دولة (الخلافة الاسلامية) في حزيران ٢٠١٤، قد اضهرت بوضوح معالم الحرب الباردة الاقليمية وصراع النفوذ، مما دفع المملكة العربية السعودية الى ممارسة الدور بشكل مباشر دون الاعتماد على المكانة الاقليمية، إلا انها لا تتوافر على الامكانات والمؤهلات الكافية لأداء هكذا سياسة، فكانت النتيجة سلبية على الواقع والمستقبل السعوديين.

**هيكلية البحث:**

من اجل الوصول الى مبتغى البحث، عمد الباحثان الى تقسيم الدراسة لثلاثة مباحث، يتناول الاول دراسة نظرية لمفهومي المكانة والدور ومحاولة التمييز فيما بينهما ليتسنى للقارئ ادراك الموضوع بشكل متكامل، فيما ذهب المبحث الثاني الى تحليل المتغيرات التي اسهمت في احداث التحول في السياسة الخارجية السعودية وهي متغيرات داخلية وإقليمية ودولية، بينما ذهب الثالث لتحليل النتائج التي من المحتمل ان يفضي اليها هذا التحول من حيث فشل الحرب في اليمن، وانكشاف القدرات الاستراتيجية السعودية ومن ثم البحث في مستقبل الدور السعودي في ظل هذه النتائج.

**المبحث الاول: مدخل مفاهيمي: التمييز بين المكانة والدور**

إن المفهوم الذي يعد أساس لغة التعامل الإنساني ووسيلة الإنسان للتعبير عن أفكار وحالات وأوضاع محدّدة، يكتسي أهمية قصوى في عملية البحث الاجتماعي، فعن طريق هذا التحديد يمكن للباحث أن يحصر المعلومات التي عليه جمعها، ويمكن أيضا للقارئ منذ البداية أن يعرف ماذا يقصد الباحث بهذا المفهوم أو ذاك. ذلك أن العديد من المفاهيم قد يكون لها أكثر من معنى أو يُعطى لها تفاسير مختلفة.

وحيث ان مسألة ضبط المفاهيم الاساسية المستخدمة في أي دراسة علمية وتحديدها تعد من الامور المهمة في ظل عدم الاتفاق العام على مفهوم محدد، فضلاً عن تأثر المفهوم بالظروف المحيطة ومن مرحلة زمنية الى اخرى ومن دارس الى آخر، وفقاً لاعداده الذهني المسبق، وتأثره بالميول السياسية او العقائدية او الفكرية التي يعيش في ظلها، فإننا سنقوم بإستعراض مفهومي المكانة والدور والتمييز فيما بنهما، ليتسنى لنا تحقيق الهدف المرجو من الدراسة.

**المطلب الاول: مفهوم المكانة والمكانة الاقليمية للدولة.**

ترتبط المكانة في علم الاجتماع ارتباطاً وثيقاً بالهيبة والنفوذ داخل المجتمع، فهي ظاهرة اجتماعية – سيكولوجية تطرح نفسها على الاصعدة كافة، بما فيها السياسية كونها تتعلق بشخص من يمارس السلطة من خلال النفوذ الذي يمتلكه جراء التأثير في الآخرين.[1]

ولا تكون الهيبة على الدوام بسبب النفوذ، فبعض الاشخاص يتمتعون بها لاعتبارات موضوعية كالوظيفة او الثقافة او المعرفة او القيادة، وعوامل اخرى ذاتية كالعمر او الطبقة او النسب او العائلة، وهناك ممارسات تستخدم لاضفاء الهيبة على الشخصيات السياسية كالمواكب العسكرية ومنح النياشين.[2]

وعلى مستوى علم السياسية، يقصد بالمكانة الدولية هي الهيبة والاحترام الذي يمنحه المجتمع الدولي لدولة ما ارتكازاً على تصورات القوة او المنافسة او السمعة او احترام الاتفاقات الدولية.[3]

والمكانة الدولية هنا تكون عادة ذات دلالاتين، احدهما المكانة بدلالة القوة والاخرى بدلالة الاحترام، فالمكانة بدلالة القوة هي الهيبة التي تكتسبها الدولة في المجتمع الدولي بفعل تأثير امكاناتها على الدول الاخرى، بمعنى آخر ان الدولة تكتسب مكانتها من خلال الهيبة التي تضفيها القوة، فتكون مكانة مرتكزة على تصورات القوة او المنافسة كما في حالة الدول الكبرى.[4] وعليه، فان الدول تسعى لاتباع سياسة خاصة تسمى سياسة المكانة لتعزيز مكانتها الدولية، ويذهب هانز جي مورغنثاو في هذ الصدد الى القول "ان الهدف من تطبيق سياسات المكانة هو التأثير على الدول الاخرى بالقوة التي تمتلكها الدولة بصورة فعلية، او بالقوة التي تعتقد او تريد من الآخرين ان يعتقدوا انها تمتلكها".[5]

ان المكانة الدولية بدلالة القوة، هو امر نابع من تركيز رواد المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية على القوة بوصفها الاساس لأية دولة في اطار علاقاتها الدولية، كونها من اهم الوسائل لتحقيق اهدافها في اكتساب المكانة الدولية ضمن اطار صراعات

القوة داخل المجتمع الدولي[٦] ، وفي الوقت نفسه تعد المكانة الدولية احدى المقومات الرئيسة ذات الاهمية العالية للسياسة الخارجية، لذا تسعى الدول للحفاظ عليها من خلال حماية استقلالها وسيادتها واكتساب هيبة المجتمع الدولي، وبنفس القدر فان المكانة تؤدي دوراً كبيراً في ترجيح كفة الدولة في المفاوضات.[٧]

ولما كانت المكانة الدولية – في الغالب – مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقوة، وبما ان القوة حالة نسبية ومتغيرة وليست مطلقة، فان المكانة الدولية بالنتيجة ستكون هي الاخرى نسبية ومتغيرة تبعاً لاستمرار او تراجع القوة، فتراجع مكانة بريطانيا الدولية وبروز المكانة الدولية للولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية، انما كانت بسبب عناصر قوة الدولتين التي تراجعت وضعفت عند الاولى، وتعززت ونمت عند الثانية.[٨]

اما المكانة الدولية بدلالة الاحترام، فهو الاحترام الذي يمنحه المجتمع الدولي بوحداته المختلفة للدولة نتيجة التزامها بالمواثيق والاتفاقات والقوانين الدولية[٩]، وهذا النوع من المكانة يستبعد عنصر القوة العسكرية، لذلك فهي تخلو من سياسة المكانة، فالدولة التي تتمتع بها لا تمارس التأثير والنفوذ المعتمد على القوة العسكرية لاجبار الآخرين، وبالتالي فان المكانة التي تحصل عليها الدولة تكون نتيجة للاحترام الذي تمنحه الدول الاخرى لها في كثير من الحالات ابرزها.

١. نضال الدولة ضد الاستعمار من اجل الحرية ونيل الاستقلال بقيادة شخصيات كارزمية نالت احترام الشعوب الاخرى، كما هو الحال مع الهند بقيادة المهاتما غاندي ومصر بقيادة جمال عبد الناصر وجنوب افريقيا بقيادة نلسون مانديلا.[١٠]
٢. دول اكتسبت مكانة دولية بفضل مكانتها الدينية التي تتمتع بها في نفوس شعوب العالم، فالمملكة العربية السعودية لها مكانة مقدسة لدى المسلمين بسبب وجود بيت الله الحرام ومدينة خاتم الانبياء سيدنا محمد (ﷺ)، ودولة الفاتيكان لها الشيء ذاته عند المسيحيين وغيرها.[١١]
٣. دول تسلك في سياساتها الخارجية مبدأ احترام الاتفاقيات والمواثيق الدولية والقانون الدولي، وتسعى دائماً الى تهدئة المواقف وتكون فاعلة في تسوية المنازعات والخلافات مع الدول الاخرى سلمياً بموجب القانون الدولي، او باحدى طرق تسوية المنازعات سلمياً، او ان تكون الدولة مقراً لايجاد الحلول الوسط بين القوى المتنافسة على المكانة، كما في اختيار جنيف في سويسرا ولاهاي في هولندا مكانين صالحين لعقد المؤتمرات الدولية.[١٢]
٤. التخطيط السليم في بناء الدولة العصرية، والنجاح في سياساتها الداخلية والخارجية وخططها التنموية، بما يجعلها دولة عصرية في مدة زمنية قصيرة، كما هو الحال مع دولة الامارات العربية المتحدة التي اصبحت مركزاً اقتصادياً عالمياً[١٣] واقليم كوردستان العراق الذي صار سوقاً رائجاً للإستثمار العمراني.
٥. النهوض من جديد بعد حالة من الانكسار والهزيمة الكبيرة في حرب وبناء مجتمع معرفي والانتقال الى مجتمعات الموجة الثالثة التي يطلق عليها مجتمعات ما بعد

الحضارة، لارتباطها الوثيق بالتكنولوجيا المتطورة التي اصبحت تشكل هي الاخرى متغيراً مهماً في بلوغ المكانة الدولية، كما هو الحال مع اليابان والمانيا الاتحادية.[١٤]

**المطلب الثاني: مفهوم الدور والدور السياسي.**

يذهب علم الاجتماع السياسي في تعريفه للدور على أنه مفهوم ذو صلة بالدراسات النفسية – الاجتماعية، فهو (وظيفة وانموذج منظم للسلوك ويتعلق بموضوع معين للفرد في تركيبة تفاعلية، كما ينطوي على صفة الالزام، اذ ان لكل دور ولكل وضع صلة بادوار واوضاع اخرى).[١٥] أما ما يتعلق بسحب هذا المفهوم نحو السياسة في معالجة دور الدولة كوحدة بين مجموعة دول (وحدات) سياسية ربما يعطي دلالة مشتركة انطلاقاً من منهج سلوكي.

وفي اطار مفهوم الدور السياسي، هناك من عالج المفهوم معالجة تقليدية في اطار دراسة تقليدية ارتبطت بالمفهوم في اطار صانع القرار السياسي الخارجي، بينما دُرس المفهوم من جانب آخر بمقومات الدولة كافة بوصفها دولة مؤسسات. واذا ما تطرقنا الى الدراسات التقليدية لمفهوم الدور السياسي، فقد برزت اهمية الشخصية واثرها في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الاولى، من خلال ظهور قيادات وزعامات احدثت تغيرات هيكلية في حياة الشعوب، سواء كان ذلك سلباً ام ايجاباً، ومن هذه الزعامات (نابليون، بسمارك، هتلر، موسوليني، ستالين، آيزنهاور، شارل ديغول، ويلسون، تيتو، نهرو وعبد الناصر ... الخ)[١٦]، وقد اتجهت ادبيات علم السياسة الى دراسة اهمية الشخصية واثرها في السياسة على الصعيد العالمي، فالاقليمي ثم المحلي.[١٧]

ووفقاً لهذا الفهم، ذهبت بعض الدراسات الى تعريف الدور السياسي على انه (تصور صانع السياسة الخارجية للمجالات الرئيسة التي تتمتع بها دولته بنفوذ وتصوره للدوافع الرئيسة للسياسة الخارجية للدولة، والوظيفة او الوظائف التي يمكن ان يؤديها وتوقعاته لحجم التغيير المنتظر في النظام الدولي او الاقليمي نتيجة قيامه بهذه الوظيفة.[١٨]

ان نمو الوعي الاكاديمي وتصاعده بأثر المتغيرات النفسية في عملية صنع السياسة الخارجية، أدى الى ان يصبح الدور الذي يوليه صانع القرار لذاته محط اهتمام العديد من الدراسات المعاصرة في السياسة الخارجية[١٩]، وعلى الرغم من تعدد ادوار صناع القرار وتباينها، فقد ذهبت بعض الدراسات الى بناء فرضية مفادها ان الدور السياسي الخارجي الذي تنجزه الدولة يتماثل ومفهوم صانع القرار لهذا الدور، بيد ان دراسات اخرى اعتمدت نوعية المواقف السياسية الخارجية التي يتعامل معها صانع القرار، والتي لها تأثير في كيفية ادراكه لدور بلاده.[٢٠]

ويعتمد تأثير صانع القرار في صياغة دور الدولة على طبيعة المؤسسة في النظام السياسي، فدوره يكون واسعاً في الانظمة التسلطية نتيجة لغياب المؤسسات، وبالتالي ارتباط الدولة وسياستها الخارجية بدوره، في حين ترتبط شرعية القرارات لمؤسسة صنع القرار في الانظمة المؤسسية بمدى ارتباطها وتفاعلها مع دستور الدولة، فلشخص صانع القرار دور متباين التأثير في رسم سياسة دولته الخارجية وتحديد دورها ازاء المواقف

المختلفة، اذ ان دور دولة المؤسسات يختلف من حيث المقومات التي يستند اليها عن دور الدولة التسلطة او ذات الحزب الواحد[٢١]، بيد ان هذا الدور يتباين من دولة الى اخرى ومن نظام الى اخر وربما من مرحلة الى اخرى وحسب طبيعة البيئة الخارجية ضمن اطار الدولة الواحدة.[٢٢]

وفي تعاملها مع المجتمع الدولي، يتطلب من الوحدة السياسية الدولية ان تحدد لذاتها وللآخرين طبيعة موقفها في هذا المجتمع ووحداته المختلفة، والوظيفة او الوظائف الرئيسة التي تؤدى في اطاره وبشكل مستمر، وماهية العلاقات الدولية الرئيسة للوحدة، وما هو ما يعبر عنه بالدور الذي تؤديه في النظام الدولي، وبهذا المعنى، فان لكل وحدة سياسية دولية دوراً في النسق الدولي يعد احد علامات سياستها الخارجية.[٢٣]

وعلى هذا الاساس، فان الدور الاقليمي لاية دولة يرتبط بجملة شروط، يأتي في مقدمتها حجم الدولة ومكانتها في الاقليم الذي تنتمي اليه وتؤدي في ذلك الدور، كذلك يتحدد الدور بطبيعة التوجه السياسي العام للدولة في محيطها الاقليمي وبأهداف تلك السياسة ومدى توافر المواد اللازمة لتنفيذها، فضلاً عن الادوات التي يتم تحديدها لتحقيق تلك الاهداف، كذلك قبول واعتراف البيئة الاقليمية والدولية بهذا الدور حتى يستقر ويكتسب صفة الاستمرارية.[٢٤]

**المطلب الثالث: التمييز بين مفهوم المكانة ومفهوم الدور.**

يمكن القول ان الدور السياسي الخارجي للدولة هو البعد التأثيري لسلوك الدولة الخارجي على وحدات المجتمع الدولي او الاقليمي سواء كان هذا السلوك سياسياً ام اقتصادياً ام ثقافياً ام عسكرياً، في اطار سعيها لتحقيق اهدافها المختلفة انطلاقاً من المقومات الداخلية للدولة، فهو الترجمة الفعلية على ارض الواقع لاستخدام الدولة مقوماتها الداخلية في تحقيق اهدافها على المستويين الاقليمي والدولي.

ولغرض تمييز مفهوم المكانة عن مفهوم الدور وفقاً للدلالتين آنفتي الذكر من حيث ارتباط المكانة بالقوة او الاحترام، فإذا اخذنا الجانب الأول نجد انها (المكانة) تكون بمثابة المحصلة النهائية للدور، اي انها المكانة التي تحصل عليها الدولة غالباً من خلال انجازاتها وسلوكها السياسي الخارجي، بعبارة اخرى، هي تصور وحدات المجتمع الاقليمي او الدولي لقدرات الدولة وتأثيرها، ذلك التصور مبنياً على دور الدولة الخارجي وتأثيره في الوحدات الدولية الاخرى، أما اذا اخذنا جانب الاحترام فنجد ان المكانة هنا نابعة من الوزن المعنوي للدولة، دون النظر الى دورها في الصعيد الخارجي، وان الدولة في هذه الحالة اذا ما اندفعت لممارسة دور سياسي خارجي فإنها تستند في احداث التأثير بالآخرين اعتماداً على مكانتها لديهم، ونكون بذلك امام حالة معاكسة للحالة الأولى، اي ان دورها السياسي الخارجي يكون بمثابة المحصلة النهائية للمكانة وكما موضح في المخطط (١).

**المخطط (١)**

**يبين علاقة نوعية المكانة بالدور السياسي الخارجي للدولة**

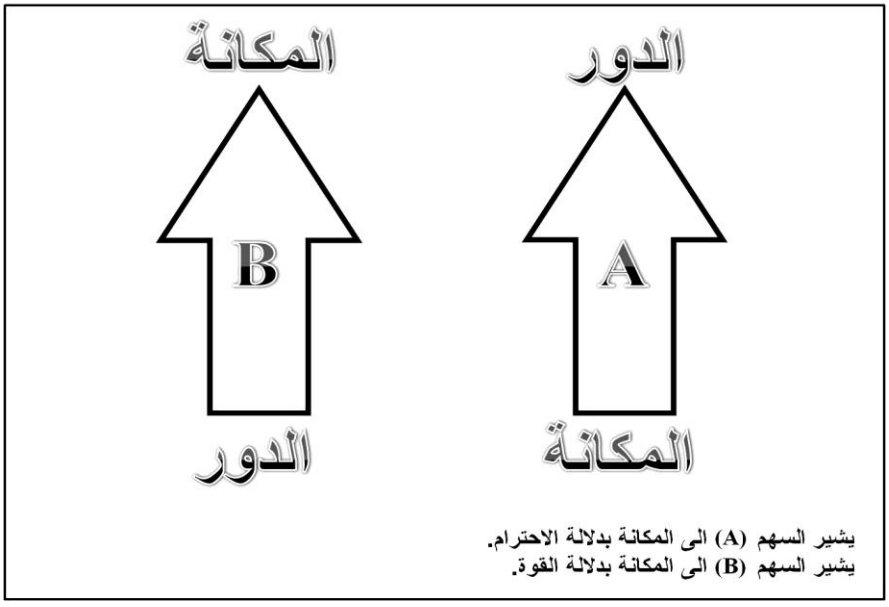


**المخطط من اعداد الباحثان.**

وقدر تعلق الأمر بموضوع بحثنا، يمكن القول الى الحالة السعودية هي تتجسد في النوع الاول من المخطط آنفاً، فمن الأمور المسلّم بالنسبة للمتخصصين في قضايا المنطقة بشكل عام والخليج العربي بشكل خاص ان المملكة العربية السعودية تتمتع بمكانة مبنية على الاحترام وفقاً للمكتسبات التي تحضى بها من حيث المكانة الدينية للعالم الاسلامي بالدرجة الاولى لأحتضانها مكة المكرمة والمسجد النبوي كما اسلفنا، وهو المكسب الذي دفع ويدفع كل الملوك الذين اعتلوا العرش منذ نشأتها عام ١٩٣٤ حتى اليوم الى تفضيل تسمية خادم الحرمين الشريفين على تسمية جلالة الملك، فيما ينبع البعد الثاني للاحترام من مكانتها الاقتصادية بوصفها الدولة ذات الانتاج الاول للنفط على الصعيد العالمي بواقع (١٠) مليون برميل يومياً وامتلاكها لأول احتياطي نفطي بواقع (٣٣٥) مليون برميل، واخيراً يأتي البعد الثالث للأحترام من فهم دول عالم الشمال الى طبيعة النظام الحاكم في المملكة بأنتهاجه نهجاً محافظاً على مدى عقود في منطقة حبلى بالأزمات والمشاكل بين اعضاءها، وكما موضح في المخطط (٢).

**المخطط (٢)**
**مرتكزات المكانة السعودية**

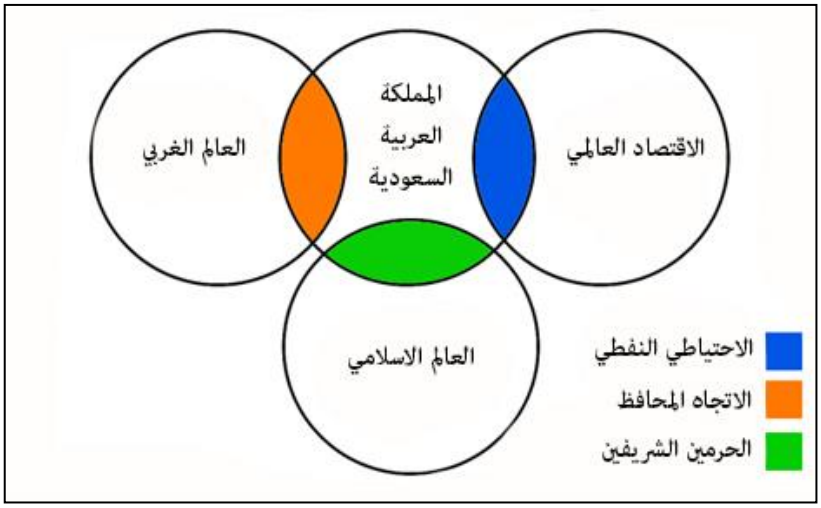


**المخطط من اعداد الباحثان.**

وبذلك نجد ان المملكة العربية السعودية قد احدثت حالة تحول في سياستها الخارجية بعد ان كانت تحتفظ فقط في ابداء تأثيرها على الآخرين بما تتمتع به من مكانة لديهم – لا سيما في القضايا الاستراتيجية – الى الانغماس في هذه القضايا بشكل مباشر. فما هي المتغيرات التي اسهمت في احداث هذا الانتقال؟ وما هي النتائج التي ترتبت على هذا التحول؟ هذا ما سنحاول البحث فيه من خلال المبحثين القادمين.

**المبحث الثاني: المتغيرات المؤثرة في تحول السياسة الخارجية السعودية**

مثلما هو الحال في كل حالة تحول على المستوى السياسي وفي اي منطقة من العالم، انتجت عدة متغيرات بيئة معينة هيأت ظروفاً مناسبة وبلورت مبررات على مستوى عالي في مدركات صانع القرار السعودي لتدعم بالنتيجة انتقال سياسته الخارجية نحو ممارسة دور مباشر في البيئة الاقليمية. ويمكن القول ان هذه المتغيرات تتجسد في متغيرات داخلية، وأخرى اقليمية وثالثةٌ دولية.

**المطلب الاول: المتغيرات الداخلية المؤثرة في تحول السياسة الخارجية السعودية.**

تتأثر السياسة الخارجية السعودية بمجموعة من المتغيرات الداخلية المهمة التي تجسد طبيعة نظام الحكم الذي يبرز دور الملك ومجلسي الشورى والأمن الوطني، فضلاً عن القبائل والنخب المجتمعية، فضلاً عن المقومات الاقتصادية المعروفة لدى الجميع من حيث امتلاكها للوزن النفطي الاول وما لذلك من قدرة على الاسهام في التحكم بأسعاره عالمياً.

فقد أصبح ولي العهد السعودي سلمان بن عبد العزيز ملكاً في ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٥، عقب وفاة الملك عبد اللّه. وقد عين الملك سلمان ابن أخيه الأمير محمد بن نايف وزير الداخلية كولي للعهد كما عين الملك ابنه الأمير محمد بن سلمان وزيراً للدفاع وولياً لولي العهد[٢٥].

ليس هناك من عاهل سعودي بدأ عهده بما بدأه الملك سلمان بن عبد العزيز بهذا الكم الكبير من الأزمات المعقدة، والمتغيرات الخطيرة الإقليمية والدولية، ولعل القضية الأبرز في المرحلة الجديدة هي ان الملك سلمان وبحكم آليات اتخاذ القرار في الداخل السعودي هو جزء من صناعة القرار منذ زمن ليس بالقليل، بحكم مرافقته اللصيقة للملوك السابقين – ليس بصفته الوظيفية كأمير سابق لمنطقة الرياض لمدة تزيد عن الأربعين عامًا فحسب – ولكن لكونه ركناً من أركان الحكم والاستشارة منذ ستينات القرن الماضي، وعليه كان له مقعد دائم في اللجان العليا التي تعُدُّ القرارات الرئيسة في الدولة حتى الخارجية منها، وكان على معرفة بتفاصيل الملفات المختلفة ومبررات تبنيِّ قراراتها.[٢٦]

كما يعد الملك سلمان شخصية ذات طابع ديناميكي (حركي) غير ساكنه، من خلال مسيرته السياسية في العمل كأحد اعضاء الاسرة الحاكمة في السعودية والتي اهلته لتولي رئاسات لجان خارجية تتسم بالانغماس في القضايا المختلفة (السياسية والاقتصادية والعسكرية والانسانية)، منها ترأسه على سبيل المثال للنشاطات التالية (لجنة التبرع لمنكوبي السويس عام ١٩٥٦ ولجنة جمع التبرعات للجزائر لنفس العام، واللجنة الشعبية لمساعدة اسر شهداء الاردن عام ١٩٦٧ واللجنة الشعبية لمساعدة الشعب الفلسطيني واللجنة الشعبية لاغاثة منكوبي باكستان عام ١٩٧٣ واللجنة الشعبية لدعم المجهود الحربي في مصر وسوريا من العام ذاته، والهيئة العامة لاستقبال التبرعات للمقاتلين الافغان عام ١٩٨٠ ولجنة اغاثة متضرري السيول في السودان عام ١٩٨٨ ولجنة جمع التبرعات لجمهورية اليمن عام ١٩٨٩ ولجنة تقديم العون والايواء للمواطنين الكويتيين اثر الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، فضلاً عن لجنة تلقي التبرعات لمتضرري الفيضانات في بنغلادش عام ١٩٩١، والهيئة العليا لجمع التبرعان للبوسنة والهرسك عام ١٩٩٢ والهيئة العليا لجمع التبرعات لمتضرري زلزال مصر عام ١٩٩٢ ومعرض المملكة بين (الامس واليوم) الذي اقيم للمدة من ١٩٨٥ – ١٩٩٢ في عدد من الدول العربية والاوروبية والولايات المتحدة، واللجنة العليا لجمع التبرعات لانتفاضة الاقصى عام ٢٠٠٠).[٢٧]

وفي فترة حكمه تصاعد نشاط القوى الامنية من خلال ملاحقة المعارضين ومتابعة الافراد والجماعات المعارضة الى الحد الذي اثار مخاوف وانتقادات دولية، وازدادت احكام الاعدام ضد الشخصيات الاجتماعية من الطائفة الشيعية وعلى رأسهم الشيخ نمر باقر النمر، فيما واصلت السلطات السعودية اعتقال منتقدي الحكومة ومحاكمتهم بالسجن من المدونين على الانترنت والناشطين السياسيين ونشطاء حقوق الانسان والمدافعين عنها بمن فيهم المدافعين عن حقوق المرأة.[٢٨]

كما استخدمت السلطات قانون مكافحة الارهاب لعام ٢٠١٤ لاعتقال ومحاكمة النشطاء السلميين والمدافعين عن حقوق الإنسان فضلاً عن الأشخاص المتهمين بالمعارضة العنيفة للحكومة، وواصلت الحكومة ايضاً فرض قيود مشددة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع. وقبضت السلطات على المدافعين عن حقوق الإنسان واستخدمت غالباً (محاكمات جائرة) وفقاً لمنظمة العفو الدولية، وظل التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة للمعتقلين أمراً شائعاً، واستمرت هذه المحاكمات الجائرة أمام المحكمة الجزائية ألمتخصصة، وهي محكمة خاصة للنظر في القضايا المتعلقة بالإرهاب، وانتهت بعض المحاكمات بصدور أحكام بالإعدام، فضلاً عن استمرار التمييز ضد ابناء الطائفة الشيعية يراوح مكانه، وظل بعض النشطاء الشيعة المحكوم عليهم بالإعدام ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام. واجهت النساء التمييز في القانون وفي الممارسة العملية، وشملت قائمة الاجراءات الحكومية لتعزيز السلطة الداخلية طرد الآلاف من المهاجرين بناءً على إجراءات موجزة، وأرسل كثير منهم إلى بلدان قد يتعرضون فيها لخطر انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. واستخدمت السلطات عقوبة الإعدام على نطاق واسع، ونفذت أكثر من ١٥٠ حكماً بالإعدام في عام ٢٠١٥.[٢٩]

وبذلك نرى ان العامين الاولى من حكم الملك سلمان قد عززت من سلطات الحكومة على حساب الحريات العامة وحقوق الإنسان بالإضافة الى الدافعية التي تحظى بها شخصية الملك، وهي تعد متغيرات قد اسهمت في الانتقال من سياسة المكانة الى سياسة الدور، فضلاً عن المتغيرات الاخرى التي سنتناولها تباعاً.

**المطلب الثاني: المتغيرات الاقليمية المؤثرة في تحول السياسة الخارجية السعودية.**

ذهب المؤرخ البريطاني آرنولد توينبي في تفسيره لنشوء الحضارات الاولى من منطلق سلوكي قامت عليه فيما بعد نظريته الشهيرة (التحدي – الاستجابة)، إذ يذهب الى ان الفرد الذي يتعرض لصدمة قد يفقد توازنه لفترة ما، ثم قد يستجيب لها بنوعين من الاستجابة: الاولى النكوص الى الماضي لاستعادته والتمسك به تعويضاً عن واقعه المر فيصبح انطوائياً، والثانية تقبّل الصدمة والاعتراف بها، ثم محاولة التغلب عليها فيكون انبساطياً، فالحالة الاولى تعبر عن استجابة سلبية، بينما تذهب الثانية للتعبير عن استجابة ايجابية، وطبقاً لهذه النظرية التي تم استعارتها في مناسبات كثيرة من قبل المفكرين في العلوم السياسية، يمكن القول ان تفاقم التحديات الاقليمية تطلّب من المملكة العربية السعودية الارتقاء بالاستجابة الى مستوى التحدي، وقد اظهرت الاحداث ان صانع القرار السعودي يدرك بشكل واضح قانون (التحدي – الاستجابة)[٣٠].

تتجسد المتغيرات الاقليمية التي اسهمت بشكل فاعل في تحول السياسة الخارجية السعودية في تصاعد الدور الايراني في العراق والمنطقة بعد عام ٢٠٠٣، فغداة الاحتلال الامريكي للعراق ظن الكثير من المهتمين بالشأن الاقليمي ان ايران ستكون الهدف الثاني للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن ما آلت اليه الحرب من نتائج أكدت ان ايران كانت هي المستفيد الاكبر من نتائج هذه الحرب، فقد أسهمت في تخليصها من اشد اعدائها واهمهم في المنطقة وهو نظام صدام حسين، وأسهم الإعتماد الأمريكي على

المحاصصة الطائفية في العراق الى صعود القوى الحليفة لإيران لتسلم السلطة في العراق.[٣١]

كما اصبحت ايران رقماً صعباً في معظم الملفات الاقليمية المطروحة، ولعل الحرب التي شنتها اسرائيل على لبنان في تموز ٢٠٠٦ والدور الايراني فيها كان خير دليل على ذلك، وهو الأمر الذي دفع بعض المسؤولين الاسرائيليين الى وصف حزب الله اللبناني بأنه (وحدة مغاوير ايرانية)، فضلاً عن الحضور الفاعل داخل بعض الدول الخليجية، سيما تلك التي يوجد فيها نسبة كبيرة من السكان المؤمنين بالمذهب الشيعي كالبحرين، وغني عن القول ان المتغيرات التي رافقت (الربيع العربي) على الساحة السورية فرض حضوراً ايرانياً واسعاً جداً في المنطقة ومن ابرزها ازدياد نفوذ الاذرع المحلية ولا سيما المليشيات المسلحة، إذ وفّرت ايران السلاح والتدريب للمليشيات العاملة في العراق وسوريا واليمن وهو الامر الذي اثار حالة القلق وعدم الاستقرار في المنطقة، مما يفضي بالضرورة الى ان تصبح ايران قوة مهيمنة مالم تواجه بحالة توازن في القوى من جانب الدول العربية[٣٢].

ان ما يلقي العبء على المملكة العربية السعودية في موازنة النفوذ الايراني هو حالة الريادة التي تجسدها، لتوافرها على تلك الامكانيات التي تتيح لها ان تتحرك بفاعلية، كما ان الاطراف العربية التي نافست السعودية سابقاً (كالعراق ومصر) قد تراجعت قدراتها الى درجات ادنى، الامر الذي رفد الدور السعودي بعامل المسؤولية في الشؤون الاقليمية.

ان سياسة ايران الاقليمية اثارت مخاوف القيادة الحاكمة في السعودية منذ عام ٢٠٠٣، إذ من الواضح أنهم يشعرون بقلق بالغ ازاء ما يعتبرونه محاولاتٍ ايرانية حثيثة لترسيخ نفوذ طويل المدى في المشرق العربي، فاتخاذ العراق منطلقاً للمشاريع الايرانية في المنطقة يعني – بحسب وجهة النظر السعودية – توسع جبهة المواجهة مع دول الخليج لاسيما في الجانب الاستخباري، مما يعني امكانية تحريك بؤر وجيوب موالية لها في السعودية والكويت والبحرين ودفعها لتنفيذ عمليات تسهم في جر الخليج للمحرقة الطائفية التي تعاني منها المنطقة لاستنزاف الطاقات الامنية والعسكرية والاقتصادية، ولنتذكر – على سبيل المثال – ان الكويت قد فككت شبكة تجسس تعمل لصالح الحرس الثوري الايراني منتصف عام ٢٠١٠ كان الهدف منها ضرب المنشأت الحيوية والسكانية الكويتية، فيما اعترف احد عناصر شبكة اخرى – عراقي الجنسية – تعمل ايضا لصالح الحرس الثوري القي القبض عليها في ابو ظبي اواخر عام ٢٠١٣ ان هناك اهداف لاحداث مواجهات بين مواطنين بحرينيين وقوات الامن لاستغلالها كورقة ضغط دولية تحت عنوان انتهاكات حقوق الانسان[٣٣].

ويبدو ان اختلال توازن القوى بين ايران ودول الخليج تسبب في احداث نقطة ضعف لصالح الاذرع الايرانية في المنطقة على حساب اوراق الضغط الخليجية، فصحيح ان الجيوش الخليجية ذات امكانيات تدريبية وتسليحية، لكنها لا تقوم بتصنيع اي نوع

يذكر من الاسلحة الفعالة كما هو الحال مع ايران، مما يرفد المجاميع المرتبطة بالحرس الثوري بعنصر قوة مضاف في العراق وسوريا ولبنان واليمن.

من جانب اخر، وبعد انطلاق (الربيع العربي) اصبحت ايران في موقع الرابح اقليمياً، فقد اسهم السقوط السريع للانظمة العلمانية والحليفة للولايات المتحدة الامريكية في تونس ومصر من سلوك المنتصر الذي اعتمدته ايران بإظهارها لهذه الاحداث كجزء من حركة اسلامية وليست عربية بدأت بالثورة الاسلامية الايرانية عام ١٩٧٩، وفي اوائل عام ٢٠١٢ احتفلت الدبلوماسية الايرانية بحضور عدد من البعثات الدبلوماسية العربية في مؤتمر (الصحوة الاسلامية)، اما السعودية فقد كانت على خط الدفاع، إذ شكل سقوط نظام مبارك ضربة قوية للمدرك الاقليمي السعودي، فعلى مدى عقود من الزمن كانت مصر من ابرز شركاء السعودية الاقليميين، وهي ايضاً حليف للولايات المتحدة الامريكية وتتشارك الهواجس مع السعودية في مد التأثير الايراني، وفي الحالة البحرينية، اسهمت السعودية في قمع التعبئة الشعبية التي تدعو الى الاصلاحات السياسية، كما دعت ايضاً الى التدخل العسكري لحلف شمال الاطلسي ضد نظام القذافي في ليبيا، إلا ان هذه الخطوة كانت في اغلب الظن تصفية لحسابات شخصية بعد عقود من العلاقات السيئة بين الجانبين والمساعي الليبية لاغتيال الملك عبد الله اكثر مما كان استراتيجية اقليمية[٣٤].

اما يمنياً فقد اظهرت السعودية قدرتها على تأكيد دورها المركزي في البلاد بعد التوسط لاقالة علي عبد الله صالح من الرئاسة كجزء من خطة مجلس التعاون الخليجي المدعومة امريكياً، إلا ان جميع هذه المكاسب الهامشية لم تقدم للسعودية تعويضاً عن خسارة مصر في الاستراتيجية الاقليمية، مما حول (الربيع العربي) الى نكسة سعودية جديدة امام اتساع النفوذ الايراني.

ان المتغيرات المتسارعة انفاً فسحت المجال للسعودية لاعتبار الحالة في سوريا الجبهة المحورية، إذ مثّلت الفرصة المثالية الناجمة عن (الربيع العربي) للحد من النفوذ الايراني، ورغم البطء السعودي في الاستجابة للحالة في سوريا فقد كان ذلك امرا مبرراً لا سيما في ضوء الخشية من تعبئة الشعوب وما لذلك من اثار على الامن الخليجي، كما ان سرعة الاستجابة التركية والقطرية وضعت السعودية في الخط الثاني من التفاعل مع سوريا، إلا ان بداية عام ٢٠١٢ كانت تحمل متغيرات جديدة جعلت السعودية تنغمس بشكل فاعل في الازمة السورية، فبعد دعمها للجماعات المعارضة المعتدلة والمتمثلة بالجيش السوري الحر مقابل الدعم التركي – القطري للجماعات الاسلامية، اتضح لاحقاً عجز الاولى عن تحقيق تقدم عسكري، ومع تراجع الدعم التركي – القطري عن الثانية اندفعت السعودية لتركيز دعمها على الجماعات الاسلامية .

ومنذ منتصف عام ٢٠١٤ تحولت الساحتين العراقية والسورية الى الساحات الرئيسة لما يمكن ان نطلق عليه (الحرب الباردة الاقليمية) بين ايران والسعودية لاسيما في ظل تمتع ايران بضمان الكلمة الاخيرة في المحور العراقي – السوري – اللبناني، ليشكل هذا الواقع الاقليمي الضاغط على السعودية متغيراً جوهرياً واساسياً في احداث حالة

التحول في السياسة الخارجية السعودية نحو الانغماس المباشر في شؤون المنطقة عسكرياً وسياسياً، ومن جانب اخر شكّل المتغير الدولي عموداً ثالثاً استندت عليه استراتيجية التحول السعودي وهو ما سنتعرف عليه في المطلب القادم.

**المطلب الثالث: المتغيرات الدولية المؤثرة في تحول السياسة الخارجية السعودية.**

على الرغم مما تحظى به السعودية من علاقات دولية واسعة تصل الى مستوى التحالف الاستراتيجي مع بعض الدول، وتشترك مع الدول الكبرى في قبولها كدولة ذات نظام محافظ في منطقة تموج بالأنظمة والحركات الراديكالية، فضلاً عن مكانتها الدولية نفطياً، إلا ان ثمة دوافع اسهمت – على الارجح – في وضع السعودية امام مدركات مبنية على الخشية وضعف الثقة مع حلفاءها الدوليين، لاسيما مع تولي الملك سلمان قيادة الدولة مطلع عام ٢٠١٥ وعلى رأسها الاتفاق النووي الايراني*.

فالاتفاق يحرر طهران من القيود، ومن شأن ذلك تعزيز موقعها العسكري في المنطقة، كما ان رفع العقوبات يتيح لإيران العمل على تحديث منظومة التسليح البرية والبحرية والجوية سعياً الى تحقيق الهيمنة، فرفع الحظر عن بيع الاسلحة المتطورة وخصوصاً الروسية والصينية من شأنه تقوية القدرات الايرانية وقدرات حلفاءها في المنطقة، كما ان الالغاء دفعة واحدة لكافة انواع الحظر الاقتصادي والمالي والمصرفي والنفطي والغازي والبتروكيمياوي والتجارة والتأمين والنقل المفروضة من الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة يعني الانفتاح الاقتصادي مع العالم، يضاف اليه حصول ايران على ١٥٠ مليار دولار من ودائعها المجمدة والتي ستعين دون ادنى شك ليس على تغيير التوازن العسكري الخليجي – الايراني فحسب، بل وصعود القوى الاقليمية التي تدعمها.٣٥

وكانت القيادات الخليجية وعلى رأسها السعودية قد استشعرت ان ادارة الرئيس الأمريكي اوباما لا تملك وسيلة لتطمين الخليجيين سوى تزويدهم بالمزيد من السلاح، ما يجعل دول الخليج امام سباق تسلح بدعوى التوازن مع القوة الايرانية يرافقه سباق للشركات الامريكية والغربية على الاستثمار في مشاريع التسلح بين الطرفين، ووفقاً للمؤشرات فإن دول الخليج ستحتفظ بالتوازن العسكري النوعي وهو ما التزمه الرئيس اوباما لحلفائه الخليجيين في قمة كامب ديفيد في ايار ٢٠١٥.

دعم هذا التفوق النوعي السعودية لاستباق الاتفاق النووي بالتحرك في اكثر من اتجاه كإقامة التحالف العسكري غير المسبوق الذي شنت من خلاله حرب اليمن وحصولها على عروض لبناء مفاعلات نووية سلمية، تزامنت مع الانفتاح الخليجي على روسيا، إلا انه على المدى القريب لا تستطيع روسيا ان تكون بديلاً عن الولايات المتحدة لكون البنية العسكرية السعودية وعقيدتها القتالية تعتمد على السلاح الامريكي.

يضاف الى ذلك ان الموقف الروسي – السعودي قد شابه الكثير من التوتر، ففي رسالة وجهها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الى القمة العربية السادسة والعشرين بشرم الشيخ في اذار ٢٠١٥ والتي تناولت القضية في اليمن، اكد بوتين "اننا في روسيا نولي اهمية للتسوية العادلة للازمات في كل سوريا وليبيا واليمن على اساس القانون الدولي عن طريق الحوار الشامل والبحث عن مصالحات وطنية عامة"٣٦

إلا ان هذا الموقف قد تعرض لانتقاد شديد من وزير الخارجية السعودي الاسبق سعود الفيصل في الجلسة العلنية الختامية للقمة، ففي هذه الجلسة التي تعد اعلى محفل عربي علّق الفيصل على الموقف الروسي من الوضع السوري قائلاً "ان موسكو سلحت النظام السوري الذي يفتك بشعبه وهي تتحمل مسؤولية كبيرة في مصاب الشعب السوري .. ان روسيا تقترح حلولاً سلمية في الوقت الذي تستمر بتسليح النظام السوري".٣٧

مؤشر اخر على الخريف السعودي – الروسي جاء في ١٤ نيسان ٢٠١٥، فعلى الرغم من نجاح دول مجلس التعاون الخليجي في تمرير المشروع الذي تقدمت به الى مجلس الامن بشأن اليمن، جاء الامتناع الروسي عن التصويت مع القرار واستخدام حق النقض (الفيتو) ضده، ليحمل دلالة سياسية مهمة وهي ان روسيا وان لم تكن راضية عن القرار (٢٢١٦) لكن ذلك لم يصل الى درجة منع صدوره مثلما كان يحصل في قرارات مشابة تتعلق بسوريا، وحاول الوفد الروسي تغيير مضامين القرار لكنهم لم يرفضوه جملة وتفصيلاً، بل نجحوا في ادخال تعديلات كثيرة عليه اسهمت في افراغه (جزئياً) من مضمونه، وفي الواقع يثير امتناع روسيا عن التصويت على القرار تساؤلات حول مغزى موقفها، بالنظر لعلاقتها بإيران وسوريا وهنا ترد عدة تفسيرات على ذلك:٣٨

١. ليست الازمة اليمنية ضمن الاولويات الاقليمية لروسيا في المنطقة العربية، فمن الواضح ان روسيا ليس لديها مصالح قوية في اليمن تدافع عنها، لكنها ترتبط بمصالح استراتيجية مع ايران وكثيراً ما تتخذ قرارات تخدم مصالحها مع طهران.
٢. ان روسيا معنية بالازمة السورية في الشرق الاوسط والازمة الاوكرانية على حدودها، وهنا يبدو انها تريد ان تكون منسجمة في مواقفها، فهي تقول بعدم جواز الانقلاب على السلطة في سوريا واوكرانيا حجة لها، ولا تريد ان تحسب عليها حجة في اليمن، ان هي عارضت القرار الدولي.
٣. يبدو ان روسيا لا تعتبر المعادلة اليمنية اساسية في علاقاتها مع ايران، وبالتالي امتناعها لا يرضي بالضرورة ايران لكنه لا يغضبا بالضرورة.
٤. تتصرف روسيا حيال الزمة اليمنية وعيونها على سوريا، خصوصاً ان التدخل العسكري العربي في اليمن والاجماع الدولي حوله يخففان الضغط ولو الى حين على النظام السوري.
٥. جاء الموقف الروسي مختلفاً في القضية اليمنية عما هو عليه في سوريا ادراكاً من روسيا ان ايران لا يمكن لها ان تتفوق على النفوذ العربي في اليمن مثلما ان الدول العربية يصعب عليها الغاء النفوذ الايراني في سوريا.

وفي عوده الى العلاقة السعودية – الأمريكية، اسهمت ازمة جديدة في دخول هذه العلاقة مرحلة انعدام الثقة والاتجاه للإعتماد – جزئياً – على النفس سعودياً، فضلاً عن تصاعد الاحباط السعودي تجاه تحسين العلاقة مع واشنطن، فعلى الرغم من انفاقها مبالغ طائلة على مجموعات الضغط وعلى شركات العلاقات العامة في واشنطن، اقر الكونغرس الأمريكي قانون (العدالة ضد رعاة الارهاب – جاستا)، إذ اثار هذا القانون قلقاً

كبيراً للدول التي تعترض على مبدأ إضعاف الحصانة السيادية، باعتباره المبدأ الذي يحكم العلاقات الدولية منذ مئات السنين، بحسب مصدر في الخارجية الأمريكية، في الوقت الذي اعتبر فيه مسؤولون سعوديون أن القانون يضعف الحصانة السيادية و"يؤثر سلباً على جميع الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة".٣٩

وقد باتت السعودية تدرك – الى حدٍ كبير – ان صورتها قد تدهورت في الولايات المتحدة الأمريكية في الأعوام الأخيرة، ربما أكثر مما حدث إبان هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١، عندما تبيّن أن خمسة عشر شخصاً من خاطفي الطائرات، وعددهم ١٩، هم مواطنون سعوديون، وتُربط الأخبار اليومية السعودية بتنظيم (الدولة الإسلامية) وتسلّط الضوء على تشدّد السلطات السعودية في التعامل مع النساء والمعارضين والأقليات الدينية.

تصاعدت الخلافات بين الجانبين حول عدد من الملفات الاقليمية الرئيسة، ابرزها التوجس السعودي من التقارب الأمريكي مع ايران، فضلاً عن الاكتشافات الكبيرة للنفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة والتي توشك ان تحولها الى اكبر منتج للطاقة الاحفورية في العالم خلال أعوام قليلة، مما يسهم في تشكيل صورة لدى صناع القرار السعوديون بأن اهمية منطقة الخليج الاقتصادية قد بدأت بالضعف نسبياً في الحسابات الأمريكية.٤٠

استشعرت القيادة السعودية ان اولويات الادارة الأمريكية قد اختلفت وتركزت للخروج من افغانستان والعراق والتخلص من هذا التورط لمدة معينة والخروج من ازمات العالم الاسلامي التي تدفع الولايات المتحدة للدخول في نزاعات مسلحة جديدة مادامت المصالح الامريكية لم تتعرض للتهديد على نحو مباشر.٤١

ان محصلة احداث (الربيع العربي) اسهمت في تغيير رؤية الادارة الأمريكية الى المنطقة العربية، فقد تولد احساس عميق بالاخفاق والفشل في التعاطي مع تطورات المنطقة العربية والدفع بها نحو النتائج المرجوة، وادى الى ردود فعل بلغت حدها الاقصى ممثلاً بالمطالبة بإغماض العين بصورة كاملة عن المنطقة العربية وفي حدها الادنى اعادة تعريف المصالح الأمريكية فيها.* اسهمت بشكل كبير في التأثير على دفع المتغير الدولي لصانع القرار السعودي لإحداث انتقال في سياسته الخارجية، إذ وصل الأمر الى تصاعد التناقضات في رؤية كل من الرياض وواشنطن وصولاً الى ايقاف الاخيرة في كانون الاول ٢٠١٦ لصفقة اسلحة للسعودية بقيمة (٤٠٠) مليون دولار بسبب مخاوف بشأن الضحايا المدنيين في اليمن والانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان من قبل السعودية في اليمن٤٢

وبذلك يمكن القول ان خريف العلاقات الدولية للسعودية قد ادخلت صناع قرارها بضرورة الاعتماد على الذات في ادارة الملفات ذات الأهمية البالغة، وان التيار المضاد بات اقوى بكثير من الادوات التي تستخدمها اعتماداً على مكانتها الدينية او الاقتصادية او السياسية، مما دفع بإتجاه الانغماس في تفاعلات المنطقة والدخول في اغلب قضاياها الأمنية والسياسية، فما الذي افضى اليه هذا الانغماس، وما مدى تأثير ذلك على البيئة الاقليمية، هذا ما سيكون موضوع المبحث الثالث.

**المبحث الثالث: مخرجات تحول السياسة الخارجية السعودية**

لا شك ان الانغماس السعودي في التفاعلات الاقليمية بشكل مباشر قد احدث حراكاً امنياً وسياسياً واقتصادياً كانت له تداعيات على المنطقة بأكملها، الى درجة أصبحت معه المملكة تطالب بدور قيادي وريادي في الشرق الأوسط، تاريخيًا، اعتاد الملوك السعوديون إخفاء قوتهم بدلًا من استعراضها، واستخدموا الثروة النفطية لدعم الجماعات والأنظمة الحليفة ٤٣.

ولكن ما كان يتم في الخفاء أصبح الآن يجري علنًا، حيث تعمل السعودية بعيدًا عن مبدأ ضبط النفس؛ ففي مصر، توفر الدعم المالي لحكومة السيسي، وفي ليبيا وسورية تعمل على دعم الجماعات المسلحة ٤٤، وفي اليمن، انخرطت السعودية بحرب تحت ما يسمى (اعادة الشرعية) في الوقت الذي لم تجد دولاً لها وزنها في المنطقة تتأهب وتتخوف من امتداد الهيمنة الإيرانية في الشرق الأوسط، أكثر من المملكة العربية السعودية.

ويمكن لنا ان نتلمس مخرجات الاعتماد السعودي على الذات وانعكاساته على المنطقة من خلال الاتجاهات الثلاث الآتية:

**المطلب الأول: الفشل العسكري في اليمن.**

عندما اطلقت السعودية في شهر اذار ٢٠١٥ تحالفها العسكري في اليمنَ على نطاق واسع ضد الحوثيين وحليفهم الرئيس السابق علي عبد اللّه صالح لإرغامهم على التراجع وإضعاف قبضة صالح على السلطة، كانت النتيجة الحاسمة الوحيدة للحرب حتى الآن هي هلاك المدنيين، إذ أسفرت عن مقتل ألف يمني على الأقل، وإصابة الآلاف، كما اضطرّ مئات الآلاف إلى الفرار من منازلهم.٤٥

تدفع السعودية اليوم ثمن اهمالها الجار الجنوبي لعقود، فبالرغم من دعمها المستمر لمصر بمليارات الدولارات من المساعدات والاستثمارات أثناء مرحلتها الانتقالية، إلا أنها اكتفت بدور إشرافي خجول في اليمن، إذ وقفت السعودية موقف المتفرج امام غرق اليمن قبل (الربيع العربي) بفترة طويلة، ومع ذلك لم تسعَ قط إلى إنقاذه، والواقع أن اليمن طلب طوال عقودٍ الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، لأن الاندماج قد يضع حدّاً للقيود المفروضة على العمّال اليمنيين في الخليج، ويوفّر بالتالي فرص عمل لشباب اليمن، بيد أن جيران اليمن الخليجيين تجاهلوا هذا الطلب لأسباب من بينها ان اليمن الجمهورية الوحيدة بين هذه الملكيات.

وحيث ان السعودية لاتزال ، حتى في الوقت الراهن، تعاقب الشعب اليمني على قرارات تتخذها، يتبين ان الهدف من العمل العسكري لم يكن بحسب الاهداف التي اعلنت، فبدلاً من مقاتلة الحوثيين مباشرةً، تقوم بفرض حصار يمنع تدفق الغذاء إلى البلاد، وتتسبّب بمجزرة صامتة وبطيئة بحق الشعب اليمني، أو من محاولة معالجة القضايا التي اوصلت الحوثيين إلى السلطة (مثل افتقار اليمن إلى قادة أكفّاء)، شنّت السعودية حملة عسكرية من دون رؤية واضحة وطويلة الأمد لإخراج اليمن من هذا الصراع الجديد.٤٦

كشفت الحرب اليمنية ان النظام السعودي يفتقر الى القدرة المتقدمة والخبرة الكافية لتحقيق استراتيجية خارجية طويلة الأمد، إذ ان تركّز القرار بيد عدد قليل من افراد العائلة المالكة وعدم صنع السياسة الخارجية في اطار مؤسسي واسع افضى الى قصور الرؤية الكاملة لدى النخبة الحاكمة السعودية، إذ ان الحرب في اليمن لم تحقق اهدافها – سعودياً – بل على العكس زادت هذه الحرب من ضياع الدولة اليمنية وتحويلها الى مزيداً من الفشل لتتحول بذلك الى مصدر خطير لتهديد الامن الاقليمي والعالمي، فقد ازدادت الجماعات الارهابية من امثال القاعدة في جزيرة العرب وتصاعد نشاط التهديد البحري ليشكل مصدر قلق كبير على خطوط امداد الطاقة فهنالك (٤٪) من انتاج النفط العالمي يتدفق عبر مضيق باب المندب٤٧، فضلاً عن قرب اليمن جغرافياً من دولة فاشلة ايضا هي الصومال مما يحتمل تزايد اعمال القرصنة والتهريب للأسلحة والمخدرات والاتجار بالبشر بالإضافة الى العقاب الجماعي الذي يتعرض له الشعب اليمني عبر فرض الحصار من الجهات كافة.٤٨

وفي الوقت الذي تزداد فيه المخاطر من تقسيم البلاد، يراوح المحور الخليجي مكانه ولا يتوقع ان تتولد رؤية كاملة للخروج من المستنقع اليمني، إذ تحولت هذه الحرب لحرب استنزاف طويل للموارد والإمكانات السعودية، إذ ان اهمية الحرب في اليمن لا تكمن في اعلان بدايتها، بل في كيفية انهائها، فالولايات المتحدة لم تعد مستعدة لزج نفسها بشكل مباشر في هذا الصراع الذي خرج عن السيطرة السعودية بالنظر لظروف المنطقة الملتهبة، وبالرغم من ضخ السعودية مليارات الدولارات في هذه الحرب وخسارة ما يقارب (٣٠٠٠) ثلاثة آلاف جندي في المعارك وفقدان اكثر من (٤٠٠) جندي فقد فشلت السعودية في اعادة نظام الرئيس (عبد ربه منصور) ولا حتى الدخول الى صنعاء، وهنا يرى الكثير من المتابعين ان الحرب في اليمن لم تحقق اهدافها، بل ان مؤشر الاوضاع الحالية يتجه الى خروج الملف اليمني عن السيطرة وانقلابها على اعقابها[٤٩].

**المطلب الثاني: انكشاف القدرات السعودية.**

اظهرت مخرجات الحرب اليمنية ان السعودية لم تنجح في ادارة الملفات التي تصدت لها اقليمياً وتبينت الرؤية القاصرة بالوعي المصلحي امام خصمها الاقليمي (ايران)، فعلى سبيل المثال تعد جماعة الاخوان المسلمين جهة سياسية سنية تقاطعت معها السعودية بشكل كبير الى الحد الذي دفع السعودية لتشجيع وتمويل اخراجهم من السلطة في مصر٥٠، كما انها لم تدرج كطرف رئيسي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والأطراف الدولية المؤثرة الاخرى لحل القضايا الخلافية في المنطقة.

على مستوى الداخل السعودي، كشفت مصادر غربية في ايلول ٢٠١٥ عن وجود حراك سياسي داخل العائلة المالكة، فقد تسرّبت رسالة موجهة للأمراء السعوديين من قبل احد احفاد عبد العزيز ال سعود تضمنت رغبة حقيقية في اجراء تغيير داخلي على مستوى عالٍ جداً، إذ اشارة الرسالة "في ظل الاوضاع المأساوية التي تشهدها البلاد من استنزاف كبير للأموال والمراهقة السياسية التي ألبت شعبنا وشعوب العالم ضدنا والمخاطر العسكرية الخارجية التي تورطنا بها، سوف لن نكون قادرين على وقف كل هذا

مالم نغير اساليب صنع القرار حتى لو كان ذلك يعني تغيير الملك نفسه"٥١ ولاقت هذه الرسالة رواجاً كبيراً من قبل الامراء السعوديون الى الدرجة التي اصبح الحديث عن ضرورة احداث التغييرات علني وعلى الحسابات الرسمية لهؤلاء الأمراء.٥٢

على المستوى الاقتصادي فعلى مدى الاعوام الماضية، ضخت السعودية مستويات قياسية من النفط للحفاظ على سقف انتاجها العالمي والحفاظ على استمرار انخفاض اسعاره من اجل تقويض منافسيها وعلى رأسهم ايران وروسيا، إلا ان الطاقة الانتاجية الفائضة وضعت السعودية امام مشهد مرعب وهو ان امامها فقط حتى عام ٢٠٢٨ لتدخل مرحلة التراجع الكبير في القدرة على الاستمرار فحرب اليمن وحرب ليبيا والخلاف مع إيران والحرب في سوريا واتهامها بالإرهاب فضلاً عن الخلافات الحادة ضمن الأسرة الحاكمة، بالإضافة لمشاكل اقتصادية واجتماعية ومعيشية وعسكرية اثقلت كاهل السعودية وباتت ديونها تتراكم نتيجة سياسة الدور غير مدروسة التي اتبعتها، وتدخلها ومشاركتها الفعلية في حروب المنطقة، واضطرت السعودية لتخصيص جزء كبير من ميزانيتها لتمويل سياسة الدور، إذ تجاوزت تكاليف هذه التدخلات ١٠٠٠ مليار دولار، وسرّعت سياسة المملكة تجاه روسيا وإيران، برفع سقف انتاج النفط لخفض أسعاره، عسى أن تضرب اقتصاد البلدين، إلا ان اقتصادها بدأ بالتصدّع قبل تحقيقها هذا الهدف.٥٣

وبحسب التقارير الدولية، فأن السعودية تعاني من عجز في الميزانية بنسبة ٢٣٪، وأفادت تقارير صندوق النقد الدولي أن هذا العجز هو الأكبر منذ ١٠ سنوات، لأن مدخرات البنك المركزي السعودي قد تراجعت بنسبة ١٠٪ عام ٢٠١٥ مقارنة بعام ٢٠١٤، كما تراجع مؤشر الأسهم السعودية بنسبة ٥٠٪ خلال الأشهر الأخيرة، ويزيد ذلك من احتمال انخفاض قيمة الريال السعودي وتدهور المستوى المعيشي للمواطنين السعوديين وقد تم سحب ٦٦٩ مليار دولار من الودائع السعودية في الخارج للتغلب على الأزمة الاقتصادية، أي أنّ كل ما تم رصده في بنود ميزانية عام ٢٠١٥ أو أي عام يليها سيتم صرفه بمتوسط ٢٠٪ فقط من الميزانية المرصودة لكل بند.٥٤

كما نشر موقع ويكيليكس وثيقة سرية لبرقية دبلوماسية أميركية أرسلت من السعودية تفيد بأنه قد بولغ باحتياطي النفط السعودي وأن قدرة السعودية بالضخ بالطاقة الحالية مبالغ فيه، كما تقول البرقية بأن المسؤول عن التنقيب والإنتاج في شركة آرامكو أعطى معلومات مخالفة لما أعلنته الشركة أي لا يمكن أن يعود برميل البترول إلى سعر ١١٠ دولار.٥٥

ان تنفيذ السعودية لسياسة الدور قد اظهرت انها دخلت مرحلة الانكشاف الخطير للقدرات، فعلى المستوى الداخلي بدأت تعاني من تصدعات اجتماعية واقتصادية وسياسية خطيرة وصلت الى حد الخلافات الحادة داخل العائلة المالكة، فيما فقدت السعودية خيوط التأثير الخارجي عبر قطع الازمة السورية شوطاً كبيراً نحو استمرار الوضع القائم وتصاعد الخلافات مع مصر فضلاً عن تصدع العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية عقب قانون جاستا واخيراً يأتي التراجع التركي الكبير والاندفاع صوب المحور

الروسي ليشكل الحلقة الاخيرة من انفراط عقدها الاقليمي وضياع فرصتها ودخولها مرحلة قد تؤدي الى احداث تصدعات داخلية خطيرة وانسحاب كامل لدورها في الشؤون الشرق الاوسطية، وهذا ما سنبينه في المطلب الثالث.

**المطلب الثالث: التداعيات المستقبلية لانتقال السياسة الخارجية السعودية.**

ان الاوضاع المحلية والاقليمية والدولية المحيطة بالسعودية، التي تتفاعل فيما بينها ستضع – بتقديرنا – صانع القرار السعودي امام خيارين لا ثالث لهما سنأتي على ذكرها بعد ان نعرض البيئة التي تحيط بالمؤسسة السياسية السعودية والتي يمكن تصنيفها الى المسارات التالية:

- **المسار الداخلي**: تصاعد الازمات الاقتصادية والسياسية في الداخل السعودي، فضلاً عن المشاكل الاجتماعية، إذ يرى المتابع الدقيق للشأن الداخلي السعودي عن تفاعل ازمات ذات ابعاد امنية خطيرة تهدد الاستقرار المجتمعي السعودي، فعلى سبيل المثال يمكن لنا الاطلاع بشكل يومي على حجم الازمات الداخلية التي تعاني منها السعودية من خلال برنامج تلفزيوني يبث على قناة (MBC1) تحت عنوان (الثامنة مع داود الشريان)، إذ يسلط هذا البرنامج الضوء على ما يعاني منه المجتمع السعودي والامتعاض الشديد الي يبديه المواطنون السعوديون من سياسات الحكومة الداخلية والخارجية على حدٍ سواء.
- **المسار الاقليمي**: يتمثل هذا المسار بوصول الازمة السورية الى نهايات محسومة طبقاً لوجهة النظر الايرانية – الخصم التقليدي للسعودية – وفشل الحرب في اليمن من تحقيق اهدافها، يضاف الى ذلك ضعف بعض الحلفاء الاقليميين وانهيار البعض الاخر في ضوء ما يلاحظ من تحويل تركيا مسارها نحو التفاهم مع روسيا وايران وقرب انتهاء تنظيم داعش الارهابي على يد العراق مما يدفع بصعود العراق طرفاً حاسماً ومهماً في قضايا المنطقة، على ان مصر هي الاخرى بدأت بسحب يدها من السعودية مع نحيها منحىٍ برغماتياً مع القوى المؤثرة في المنطقة، مما يضع السعودية طرفاً خاسراً امام هذه التفاعلات الاقليمية.
- **المسار الدولي**: يتجسد هذا المسار في انقلاب الولايات المتحدة الامريكية على حليفتها السعودية في الاشهر القليلة لولاية الرئيس السابق اوباما بعد اقرار قانون جاستا، واعلان الرئيس الحالي دونالد ترامب باعتبار الامن سلعة ينبغي ان يدفع المستفيدين منها ثمنها وعلى رأسهم دول الخليج، فضلاً عن صعود التيارات اليمينية المتطرفة في اوروبا، وهذا الأمر يصب في اتجاه شعور صانع القرار السعودي بالعزلة الدولية بعد ان كانت السعودية يحسب لها حساباً كبيراً في الشؤون الدولية ذات العلاقة بالمنطقة.

ان هذه المسارات من المحتمل كثيراً انها تضع صانع القرار السعودي امام اتجاهين لا ثالث لهما، يتجسدان في الآتي:

١. **استمرار الانغماس السعودي.**

على الارجح ان يجد الملك سلمان نفسه امام خيار الاستمرار في السياسة الحالية القائمة على انهاء الحرب في اليمن لصالح الاهداف السعودية وإعادة عبد ربه منصور الى السلطة، مع ما يحمله هذا الاحتمال من تكاليف باهضة ينبغي على السعودية ان توفي بها على الرغم مما تعانيه من ازمة اقتصادية حادة، مستعيناً بذلك بإبقاء باب الحوار مع الطرف الاقليمي الابرز – ايران – مفتوحاً ولكن مع الاتجاه لحسم الامور سلة واحدة، إذ من المحتمل ان ترضخ السعودية لاتجاه الدول الاطراف في منظمة اوبك بتخفيض سقف الانتاج مقابل تقديم ايران تنازلات في الملف اليمني، كما من المرجح ان تذهب السعودية الى ابعد من ذلك، من قبيل جذب انظار روسيا واللعب على توازن القوى الدولي من اجل مغازلتها سعياً للحفاظ على ما تبقى من مصالح.

ففي ظل إنسداد أفق الحل السياسي للأزمة اليمنية، تواجه السعودية في اليمن موقفا حساسا يفرض عليها ضرورة تحديد خياراتها في اليمن وإتخاذ قرار حاسم لمستقبل دورها في هذا البلد، إذ ان السعودية اليوم هي مضطرة لاتخاذ قرار نهائي إما التصعيد وحسم المعركة عسكريا وهو ما سيكون مكلفا أو القبول بتسوية قد تنتهي بتقسيم اليمن.

فخيار التصعيد للسيطرة على العاصمة صنعاء ومدن شمالية أخرى وطرد الحوثيين منها ستكون صعبة ومكلفة ومحفوفة بالمخاطر، فبالرغم من أن قوات التحالف تقترب من مشارف العاصمة اليمنية صنعاء، إلا أن معركة العاصمة لن تحسم إلا بمعارك من منزل الى منزل وهو ما قد يكون خيارا دمويا وباهظ الثمن في حين لا يزال الحوثيين يحكمون السيطرة على معقلهم التقليدي في شمال اليمن على الحدود السعودية . فضلاً عن ان خيار التصعيد سيزيد من تكلفة العملية العسكرية في اليمن بالنسبة للرياض حيث ارتفعت نفقات المملكة العسكرية والتي رصد جزء كبير منها للجبهة اليمنية، خصوصا في ظل إنخفاض أسعار النفط مصدر العائدات الاول للمملكة.[٥٦]

ان السعودية لا تزال تحاول ادامة حربها في اليمن، فعلى الرغم من العقوبات الامريكية على تصدير الاسلحة بتهمة انتهاك السعودية لحقوق الانسان في اليمن، اتجهت الى البحث عن بديل وتم عقد صفقات تسليح بحرية مع اسبانيا من اجل استمرارها بحصار السواحل اليمنية وقطع الطريق على الحوثيين، ورغم ذلك فهناك إجماع واسع النطاق على أن الحرب تسير بالاتجاه الخاطئ، كون جماعة الحوثي مازالوا يتقدمون باليمن، فضلًا عن خطر الجماعة الذي يحدق بملايين اليمنيين.

على صعيد آخر، لم يكشف الدعم السعودي للجماعات المعارضة في سورية، المستمر منذ عدة سنوات، عن أي عمق إستراتيجي أو دبلوماسي، ورغم ثروتها الهائلة، لم تنفق السعودية على الجماعات الموالية لها في سورية، مثلما أنفقت إيران على دعم حليفها بشار الأسد، فضلًا عن أن ما أنفقته السعودية تم توزيعه على مجموعات متعددة وكثيرة جدًا، مما حال دون تنسيق جهود المجموعات المقاتلة مع بعضهم البعض.

ان المؤشرات المتوفرة على ارض الواقع تشير الى ان السعودية لم يعد بمقدورها الاستمرار بهذا الاتجاه، لما يعنيه ذلك من تداعيات خطيرة على الامن الداخلي السعودي وعلاقاتها الخارجية، وبالتالي ترجح هذه النتيجة اتجاه صانع القرار السعودي نحو الاحتمال الثاني المتمثل بالاستكانة السعودية.

٢. **الاستكانة الاقليمية السعودية.**

يذهب هذا الاحتمال الى ترجيح اتجاه السعودية الى التوقف عن الاتجاه المندفع في سياستها الخارجية، والبدء باعادة تقييم شاملة لدورها الاقليمي، ومحاولة ترتيب الاوراق السياسية والاقتصادية والعسكرية والامنية داخلياً وخارجياً، من اجل ضمان الحفاظ على ما تبقى من استقرار ومصالح وعدم التضحية بها، فمع فقدان مشروعها الهادف الى الهيمنة على العالم العربي والخروج منتصرة في منافستها مع إيران فان القيادة السعودية تعاني اليوم من فشل على الاصعدة كافة من مغامراتها العسكرية التي قوضت رغبتها في ان تكون فاعلاً اقليمياً بوجه ايران.

يضاف الى ذلك ان السعودية لم تنجح في تحييد الجانب المصري وممارسة الوصاية عليه بتقديم المغريات الاقتصادية من اجل ان لا يتجاوز الدور التاريخي لمصر بما ترغب به السعودية، وعلى المستوى الدولي، يبدو ان النخبة السعودية الحاكمة بدأت تشعر بأن حلفاءها الغربيين قد تخلوا عنها في احلك ظروفها، ولا يلوح في الافق ان الرئيس ترامب سوف يستمر في رعاية المصالح السعودية وهو ما دفع بعض المسؤولين السعوديين الى التشكيك في مدى مصداقية العلاقة التي مضى على انطلاقها سبعة عقود.[٥٧]

ويظهر البعد الاكثر خطورة من كل ما سبق هو تداعيات الفشل في سوريا على الداخل السعودي، فمع احباط الجماعات المتشددة المشاركة في القتال في سوريا من ذوي الجنسية السعودية بسياستها في دعم التمرد في هذه البلاد، فلا مكان لهذه الجماعات بعد الانتكاسات التي منيت إلا الرجوع الى بلدهم الأصلي ويعني ذلك – في ظل السخط الجماهيري على سياسات الملك سلمان – ان موجة ارهابية خطيرة ستعصف بالمملكة ان لم تتهيأ لها وتعد كامل عدتها لمواجهتها وإبعاد شبحها.

ان المؤشرات الداخلية والإقليمية والدولية المحيطة بالسعودية ترجّح هذا الاحتمال في المستقبل المتوسط، إذ على الارجح ان صانع القرار السعودي سيلجأ لهذا الاحتمال من اجل الحفاظ على الاستقرار النسبي ومواجهة الأزمات المتتالية التي ستخرج عن السيطرة ان بقيت السياسة الخارجية السعودية بهذا الاتجاه، على ان هذا الاحتمال يعني انكفاء الدور السعودي اقليمياً خلال المدة القريبة القادمة وفوق ذلك جميعاً ان مكانتها الي كانت تعتمد عليها قبل اذار عام ٢٠١٥ في تحقيق مصالحها القومية قد تصدعت وباتت غير مؤثرة على القوى المحلية والإقليمية والدولية ذات الارتباط بالشؤون الخليجية والشرق اوسطية.

**الخاتمة**

كانت السياسة الخارجية السعودية تتسم بالهدوء في تحقيق اهدافها ومعتمدة على مكانتها الروحية وموقعها الاستراتيجي ومواردها الاقتصادية في تحقيق تلك

الاهداف، لكن ما طرا من متغيرات داخلية واقليمية ودولية شكّل بداية لسياسة خارجية سعودية تقوم على الانخراط والاندفاع بصورة مباشرة في الاحداث والقضايا الاقليمية، واسهمت عوامل داخلية كوصول الملك سلمان الى سدة الحكم واتساع المكاسب الايرانية في المنطقة، والاتفاق النووي مع إيران الذي يعد بالضرورة على حسابها، وعلى المستوى الدولي كانت لتحولات المواقف الأميركية من قضايا المنطقة تمثل اسباب دولية مباشرة للتحول في السياسة السعودية، إذ وجدت نفسها امام انفراط عقود الوفاق والمصالح الاستراتيجية الأميركية، وأمام فجوة واضحة بين رؤية الدولتين لمستقبل الاحداث والقضايا في المنطقة العربية.

اسهمت هذه المتغيرات في ظل انعدام وجود وكيل اقليمي فاعل يتسم (بالشرعية) للوقوف بوجه المكاسب الايرانية والمنافسة على القيادة الاقليمية بينها وبين تركيا دفعت صانع القرار السعودي للانغماس بفاعلية في قضايا المنطقة والدخول في حرب مفتوحة غير معلومة النتائج في اليمن لا تزال مستمرة حتى الآن، وقد اسفر نهج السعودية تجاه إيران عن تداعيات خطيرة على الأولى، فعلى سبيل المثال، إن استمرار الدعم السعودي لجماعات المعارضة السورية يمكن أن يقوّض محاولات المجتمع الدولي الضغط على هذه الجماعات لقبول وقف إطلاق النار الذي سيؤدي بدوره إلى استمرار النظام القائم برئاسة الأسد. ومع ذلك، وبعبارة أوسع، فإن القلق الحقيقي من النهج السعودي الجديد يمثل تحولاً بعيداً عن التحالف التاريخي الوثيق مع الدول المؤثرة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ففي أعقاب الخط الأحمر حول الأسلحة الكيميائية السورية، والابتعاد عن الالتزام بالإطاحة بالأسد عام ٢٠١٥، والاتفاق النووي مع ايران، وصلت السعودية إلى نتيجة مفادها أن حلفائها الغربيين لم يعد يمكن الوثوق بهم، فقررت أن تقوم بذلك وحدها، لتحقيق مصالحها دون اعتبار لرغبات الولايات المتحدة. وفي حين يعتقد الكثيرون أن الحملة التي تشنها الرياض في اليمن وسياستها النفطية تزرعان بذور عدم الاستقرار في المملكة، فأن تحليل نتائج هذا التوجه تشير الى تداعيات خطيرة ليست على الداخل السعودي فحسب، بل يمتد ذلك مستقبلاً على دورها وفاعليتها الخارجية، ومن المحتمل كثيراً في ظل وصول الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب ان يعاد ترتيب المنطقة مع انتصار العراق على الارهاب وحسم القضية السورية بما يتناسب مع الاطراف المنتصرة في وان يمتد هذا الاتجاه لحسم الحرب في اليمن وانكفاء الدور السعودي في المنطقة واتجاهها لترتيب اوضاعها الداخلية.

**قائمة المصادر.**

١. احمد دياب، الرياض وموسكو .. تصعيد في سوريا وتهدئة في اليمن، مجلة المجلة، (لندن: الشركة السعودية للابحاث والتسويق)، العدد ١٦٠٧، ايار ٢٠١٥.
٢. باسل رؤوف الخطيب، المقومات الرئيسية للمفاوضات الدولية دراسة نظرية، مجلة العلوم الاجتماعية، (الكويت: جامعة الكويت)، العدد ١، ربيع ١٩٩٩.

٣. بهجت قرني، تحديات السياسة الخارجية المصرية في ٥٩ عاماً الدور الوطني بين المحورية وثقل العبء، سلسلة قضايا، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية)، العدد ١٧، مايو ٢٠٠٦.
٤. تغريدة الامير فهد سيف النصر آل سعود على تويتر بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٣، على الحساب الرسمي: https://twitter.com/F_SaifAlNaser
٥. ثامر كامل محمد، إدارة القوة في النظام العالمي الجديد وموقع الوطن العربي فيه، مجلة الحكمة، (بغداد: بيت الحكمة)، العدد ١٦، ٢٠٠٠.
٦. جعفر العقيلي وبثينة جدعون، ندوة "المنطقة العربية وخيارات المستقبل بعد الاتفاق النووي الايراني"، (عمّان: مركز الرأي للدراسات)، آب ٢٠١٥.
٧. جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة د. وليد عبد الحي، ط١، (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥).
٨. حسنين توفيق ابراهيم، دور مصر في النظام الاقليمي العربي بعد قمة عمان، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية)، العدد ١٢٢، نيسان ١٩٨٩.
٩. حمد بن محمد الرشيد، السياسة الخارجية السعودية والامن في منطقة الخليج، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والاعلام ( الجزائر: جامعة الجزائر، ٢٠١٢).
١٠. د. احمد الازدي، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية السعودية، تقرير، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات)، شباط ٢٠١٥.
١١. د. خليل ابراهيم السامرائي، مستقبل الدور الاقليمي للعراق، مجلة العلوم السياسية، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية)، العدد ٢٧، كانون الثاني ٢٠٠٣.
١٢. د. صادق الاسود، علم الاجتماعي السياسي اسسه وابعاده، ط١، (بغداد منشورات دار الحكمة، ١٩٩٠).
١٣. د. ظافر محمد العجمي، التوازن العسكري بين دول الخليج وايران: الواقع والمستقبل، مجلة اراء حول الخليج، (جدة: مركز الخليج للابحاث)، العدد ٩٩، سبتمبر ٢٠١٥.
١٤. د. عطا محمد زهرة، نظرية الدور في السياسة الخارجية، المجلة القطرية للعلوم السياسية، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية)، العدد ٢، ٢٠٠٢.
١٥. د. مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية، (بغداد: مطبعة دار الحكمة، ١٩٩١).
١٦. د. محمد سعد ابو عامود، الرؤى الامريكية لدور مصر الاقليمي، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية)، العدد ١٣٤، ١٩٩٨.

١٧. د. نايف علي عبيد، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق، ط١، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤).
١٨. د. هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الاقليمية ١٩٧١ – ١٩٩٤، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨).
١٩. د. وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، (الجزائر: شركة الشهاب، ١٩٩١).
٢٠. رائد صالحة، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي: نتيجة الحرب الأهلية السورية محسومة لصالح روسيا، القدس العربي في ٢٠١٦/٢/٢٦.
٢١. روبرت كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة احمد ظاهر، (عمان: مركز الكتاب العربي، ١٩٨٩).
٢٢. زياد عبد الكريم النجم ، توينبي ونظرية التحدي والاستجابة: الحضارة الاسلامية نموذجا، ( دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠٠١).
٢٣. السعودية ترد بهجوم عنيف على رسالة من بوتين للقمة العربية، رويترز، ٢٠١٥/٣/٢٩.
٢٤. سماء الهمداني وآخرون، اوراق اللاعبين المحللين في الحروب الدائرة في اليمن، ورقة سياسات، (صنعاء: مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية)، العدد ٢، يوليو ٢٠١٥.
٢٥. عامر الحافي، الاصولية في الاديان الدوافع والسمات المشتركة، مجلة التسامح، (سلطنة عمان: وزارة الاوقاف الشؤون الدينية)، العدد ٢١، شتاء ٢٠٠٨.
٢٦. عبد الباري عطوان، ستة اسباب وراء انخراط السعودية في مفاوضات مباشرة مع الحوثيين، صحيفة رأي اليوم، بتاريخ ٩ / ٣ / ٢٠١٦ ، على الرابط : http://www.raialyoum.com/?p=٤٠٣٠٥٧
٢٧. غريغوري غوس، ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الاوسط، دراسة تحليلية، (الدوحة: مركز بروكينغز الدوحة)، العدد ١١، يوليو ٢٠١٤.
٢٨. مايكل يونغ، العمامة في مقابل التاج: تفاقم التنافس السعودي-الإيراني في الشرق الأوسط، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، ٧ تشرين الاول ٢٠١٦، على الرابط التالي: http://carnegie-mec.org/diwan/64790
٢٩. مجلة البرية، القائد المخضرم سلمان بن عبد العزيز، (الرياض: ادارة الشؤون العامة للقوات البرية)، العدد ١٠، اذار ٢٠١٣.
٣٠. مجموعة الازمات الدولية، اليمن في حالة حرب، تقرير الشرق الاوسط، (بروكسل: مجموعة االزمات الدولية)، العدد ٤٥، اذار ٢٠١٥.
٣١. مجموعة مؤلفين، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، (عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط، ٢٠١٢).

٣٢. محمد سالم الكواز، العلاقات السعودية الايرانية: دراسة تاريخية سياسية، ( عمان : دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١٣).
٣٣. محمد صبحي المعمار، وللنضال وجه آخر نيلسون مانديلا أنموذجاً، صحيفة الجماهير، (حلب: مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر)، ٢٠٠٨/١٢/٣١.
٣٤. محمد عزت رحيم، الردع الاستباقي: ما الذي تغير في توجهات وأدوات السياسة الخارجية السعودية؟، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، http://rawabetcenter.com/archives/6660
٣٥. مروان قبلان، العلاقات السعودية – الأمريكية: انفراط عقد التحالف ام اعادة تعريفه؟، مجلة سياسات عربية، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، العدد ٦، كانون الثاني ٢٠١٤.
٣٦. معتز سلامة، مستقبل الدور الروسي في الكومنويلث الجديد، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية)، العدد ١١٢، ابريل ١٩٩٣.
٣٧. ممدوح بريك محمد، النفوذ الايراني في المنطقة العربية، ( عمان : الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٢).
٣٨. منظمة العفو الدولية، حالة حقوق الانسان في العالم، تقرير منظمة العفو الدولية ٢٠١٥ – ٢٠١٦، (لاهاي: منظمة العفو الدولية).
٣٩. النشرة الاخبارية لجامعة الدول العربية، ٢٠١٦/١٠/٤.
٤٠. هانز جي مورغنثاو، السياسة بين الامم الصراع من اجل السلطان والسلام، تعريب وتعليق خيري حماد، ج١، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥).
٤١. وسمي الفزيع، اول احفاد المؤسس، مجلة المبتعث، (الرياض: وزارة التعليم العالي السعودية) العدد ٢٠١، اذار ، ٢٠١٥.
٤٢. الولايات المتحدة توبخ السعودية بوقف صفقة أسلحة، تقرير منظمة رصد حقوق الانسان الدولية (human rights watch) على الرابط التالي: https://www.hrw.org/ar/news/2016/12/16/297831

43. Bernhard Zand, The New Kingdom :Saudi Arabia's Contradictory Transformation, Spiegel newspaper, June 19, 2015, http://www.spiegel.de/international/world/saudi-arabia-is-becoming-more-assertive-in-the-middle-east-a-1038900.html
44. Daniel W. Drezner, Is the House of Saud teetering on the edge of collapse?, The washingtonpost, April 27, 2015, https://www.washingtonpost.com/posteverything/wp/2015/04/27/is-the-house-of-saud-teetering-on-the-edge-of-collapse/?tid=pm_opinions_pop_b&utm_term=.7834e421325b

45. Farea Al-Muslimi, The Gulf's Failure in Yemen: How Regional Apathy Bred Local Conflict, Foreign Policy Journal, May 6, 2015, https://www.foreignaffairs.com/articles/2015-05-06/gulfs-failure-yemen
46. Isabel Kershnerjuly, Iran Deal Denounced by Netanyahu as 'Historic Mistake', The New York Times, July 14, 2015, at: http://nyti.ms/1RwmLsy
47. James N. Rosenau, New Directions in the study of foreign policy, (New Zealand: Nation Press, 1987).
48. Madawi Al-Rasheed, 2017: A Saudi existential crisis, middle east eye, January 2017, http://www.middleeasteye.net/columns/2017-saudi-existential-crisis-185025494
49. Mohamad Bazzi, ISIS, Saudi Arabia, and a new wave of terrorist violence, the newyorker, June 29, 2015.
50. Mohsen Ebrahimi and Nahid Cheshme Ghasabani, Forecasting OPEC crude oil production using a variant Multicyclic Hubbert Model, Journal of Petroleum Science and Engineering, (Amsterdam: Elsevier), Volume 133, September 2015, P 821.
51. Nassim Nicholas Taleb and Gregory F. Treverton, The Calm Before the Storm .. Why Volatility Signals Stability, and Vice Versa, Foreign Affairs Journal, February 20, 2016, https://www.foreignaffairs.com/articles/africa/calm-storm
52. RAY TAKEYH, Saudi Arabia Needs to Change Course, march 25, 2016, http://www.nationalreview.com/article/433251
53. Richard Rosecrance, International Relations Peace and War, (New York: Mcrow Hill Book Company, 1973).
54. Sumaya Almajdoub, Saudi Arabia and the Regionalization of Yemen's Conflict, (George Washington University: E International Relations), December 2015, p16.
55. Wallker M. Hanza, International Conflicts and War on Terrorism, The New York Times, April 22, 2005.

**الهوامش :**

١ د. صادق الاسود، علم الاجتماعي السياسي اسسه وابعاده، ط١، (بغداد منشورات دار الحكمة، ١٩٩٠)، ص ص١٥٦ – ١٥٧.

٢ المصدر نفسه، ص١٥٧. وحول تفاصيل اكثر عن القوة في العلاقات الدولية انظر: ثامر كامل محمد، إدارة القوة في النظام العالمي الجديد وموقع الوطن العربي فيه، مجلة الحكمة، (بغداد: بيت الحكمة)، العدد ١٦، ٢٠٠٠، ص٢٣.

٣ روبرت كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة احمد ظاهر، (عمان: مركز الكتاب العربي، ١٩٨٩)، ص٧١.

٤ المصدر نفسه، ص٧١.

٥ نقلاً عن: هانز جي مورغنثاو، السياسة بين الامم الصراع من اجل السلطان والسلام، تعريب وتعليق خيري حماد، ج١، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥)، ص١١٥.

٦ جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة د. وليد عبد الحي، ط١، (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥)، ص٨٣.

٧ باسل رؤوف الخطيب، المقومات الرئيسية للمفاوضات الدولية دراسة نظرية، مجلة العلوم الاجتماعية، (الكويت: جامعة الكويت)، العدد ١، ربيع ١٩٩٩، ص٧٢.

8 Wallker M. Hanza, International Conflicts and War on Terrorism, The New York Times, April 22, 2005.

٩ روبرت كانتور، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٣.

١٠ محمد صبحي المعمار، وللنضال وجه آخر نيلسون مانديلا أنموذجاً، صحيفة الجماهير، (حلب: مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر)، ٢٠٠٨/١٢/٣١.

١١ عامر الحافي، الاصولية في الاديان الدوافع والسمات المشتركة، مجلة التسامح، (سلطنة عمان: وزارة الاوقاف الشؤون الدينية)، العدد ٢١، شتاء ٢٠٠٨، ص١٤٤.

١٢ هانز جي مورغنثاو، مصدر سبق ذكره، ص١١٩.

١٣ د. نايف علي عبيد، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق، ط١، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤)، ص٨٩.

١٤ د. وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، (الجزائر: شركة الشهاب، ١٩٩١)، ص ص١٠٦ – ١٠٧.

١٥ هجت قرني، تحديات السياسة الخارجية المصرية في ٥٩ عاماً الدور الوطني بين المحورية وثقل العبء، سلسلة قضايا، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية)، العدد ١٧، مايو ٢٠٠٦، ص٣٨.

١٦ د. عطا محمد زهرة، نظرية الدور في السياسة الخارجية، المجلة القطرية للعلوم السياسية، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية)، العدد ٢، ٢٠٠٢، ص١٣٠.

١٧ انظر على سبيل المثال: معتز سلامة، مستقبل الدور الروسي في الكومنويلث الجديد، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية)، العدد ١١٢، ابريل ١٩٩٣، ص١٥٨.

١٨ حسنين توفيق ابراهيم، دور مصر في النظام الاقليمي العربي بعد قمة عمان، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية)، العدد ١٢٢، نيسان ١٩٨٩، ص٧٤.

١٩ د. مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية، (بغداد: مطبعة دار الحكمة، ١٩٩١)، ص ص٣٠٧ – ٣٠٨.

20 James N. Rosenau, New Directions in the study of foreign policy, (New Zealand: Nation Press, 1987), pp.270 – 275.

٢١ د. خليل ابراهيم السامرائي، مستقبل الدور الاقليمي للعراق، مجلة العلوم السياسية، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية)، العدد ٢٧، كانون الثاني ٢٠٠٣، ص٣٥. وكذلك انظر: د. عطا محمد زهرة، مصدر سبق ذكره، ص١٣٤.

٢٢ د. هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الاقليمية ١٩٧١ – ١٩٩٤، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص٤٦..

23 Richard Rosecrance, International Relations Peace and War, (New York: Mcrow Hill Book Company, 1973), p 231.

٢٤ د. محمد سعد ابو عامود، الرؤى الامريكية لدور مصر الاقليمي، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية)، العدد ١٣٤، ١٩٩٨، ص١٣٠.

٢٥ وسمي الفزيع، اول احفاد المؤسس، مجلة المبتعث، (الرياض: وزارة التعليم العالي السعودية) العدد ٢٠١، اذار ، ٢٠١٥ ، ص ٣٦.

٢٦ د. احمد الازدي، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية السعودية، تقرير، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات)، شباط ٢٠١٥، ص٥.

٢٧ مجلة البرية، القائد المخضرم سلمان بن عبد العزيز، (الرياض: ادارة الشؤون العامة للقوات البرية)، العدد ١٠، اذار ٢٠١٣، ص١٩.

٢٨ منظمة العفو الدولية، حالة حقوق الانسان في العالم، تقرير منظمة العفو الدولية ٢٠١٥ – ٢٠١٦، (لاهاي: منظمة العفو الدولية)، ص ١٨٥.

٢٩ المصدر نفسه، ص ص ١٨٦ – ١٨٧.

٣٠ زياد عبد الكريم النجم ، توييني ونظرية التحدي والاستجابة: الحضارة الاسلامية نموذجا، ( دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠٠١) ص ١٠٣.

٣١ حمد بن محمد الرشيد، السياسة الخارجية السعودية والامن في منطقة الخليج، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والاعلام ( الجزائر: جامعة الجزائر، ٢٠١٢) ص ١٠٣.

٣٢ ممدوح بريك محمد، النفوذ الايراني في المنطقة العربية، ( عمان : الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٢) ص ٢٢٣.

٣٣ محمد سالم الكواز، العلاقات السعودية الايرانية: دراسة تاريخية سياسية، ( عمان : دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠١٣)، ص ١٠١.

٣٤ مجموعة مؤلفين، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، (عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط، ٢٠١٢)، ص ٣٥٢

* دخلت مجموعة (٥+١) المتمثلة بالدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن بالإضافة الى المانيا الاتحادية من جهة، وايران من جهة اخرى في مفاوضات استمرت من (تشرين الثاني ٢٠١٣ – نيسان ٢٠١٥) لتنتهي في لوزان بسويسرا بالاتفاق النهائي على تقييد البرنامج النووي الايراني مقابل رفع العقوبات الاقتصادية والمصرفية المفروضة على ايران بعد التأكد من وفائها بالتزاماتها بموجب الاتفاق. للمزيد من التفاصيل ينظر:
Isabel Kershnerjuly, Iran Deal Denounced by Netanyahu as 'Historic Mistake', The New York Times, July 14, 2015, at: http://nyti.ms/1RwmLsy وكذلك انظر: جعفر العقيلي وبثينة جدعون، ندوة "المنطقة العربية وخيارات المستقبل بعد الاتفاق النووي الايراني"، (عمّان: مركز الرأي للدراسات)، آب ٢٠١٥، ص٨ وما بعدها.

٣٥ د. ظافر محمد العجمي، التوازن العسكري بين دول الخليج وايران: الواقع والمستقبل، مجلة اراء حول الخليج، (جدة: مركز الخليج للابحاث)، العدد ٩٩، سبتمبر ٢٠١٥، ص ص ١١ – ١٢.

٣٦ نقلاً عن: السعودية ترد بهجوم عنيف على رسالة من بوتين للقمة العربية، رويترز، ٢٠١٥/٣/٢٩.

٣٧ نقلاً عن: احمد دياب، الرياض وموسكو .. تصعيد في سوريا وهدنة في اليمن، مجلة المجلة، (لندن: الشركة السعودية للابحاث والتسويق)، العدد ١٦٠٧، ايار ٢٠١٥، ص ٢٦.

38 RAY TAKEYH, Saudi Arabia Needs to Change Course, march 25, 2016, http://www.nationalreview.com/article/433251

٣٩ النشرة الاخبارية لجامعة الدول العربية، ٢٠١٦/١٠/٤.

٤٠ مروان قبلان، العلاقات السعودية – الأمريكية: انفراط عقد التحالف ام اعادة تعريفه؟، مجلة سياسات عربية، (الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات)، العدد ٦، كانون الثاني ٢٠١٤، ص ٥.

٤١ مايكل يونغ، العمامة في مقابل التاج: تفاقم التنافس السعودي-الإيراني في الشرق الأوسط، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، ٧ تشرين الاول ٢٠١٦، على الرابط التالي:

http://carnegie-mec.org/diwan/64790

* ذهب السناتور بوب كوركر رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الامريكي ان الشعور في هذا الاحباط احداث متتالية كان لها انعكاسات كبيرة ابرزها مقتل السفير الأمريكي في ليبيا والموافقة السورية على نزع الاسلحة الكيميائية وعدول الادارة الامريكية عن تهديدها باستخدام القوة ضد النظام السوري وما تلا ذلك من ازدياد عدم ثقة واشنطن بالشركاء الاقليميين. للمزيد من التفاصيل ينظر: رائد صالحة، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي: نتيجة الحرب الأهلية السورية محسومة لصالح روسيا، القدس العربي في ٢٠١٦/٢/٢٦.

٤٢ الولايات المتحدة توبخ السعودية بوقف صفقة أسلحة، تقرير منظمة رصد حقوق الانسان الدولية ( human rights watch) على الرابط التالي:

https://www.hrw.org/ar/news/2016/12/16/297831

43 Bernhard Zand, The New Kingdom :Saudi Arabia's Contradictory Transformation, Spiegel newspaper, June 19, 2015, http://www.spiegel.de/international/world/saudi-arabia-is-becoming-more-assertive-in-the-middle-east-a-1038900.html

44 Mohamad Bazzi, ISIS, Saudi Arabia, and a new wave of terrorist violence, the newyorker, June 29, 2015.

45 Farea Al-Muslimi, The Gulf's Failure in Yemen: How Regional Apathy Bred Local Conflict, Foreign Policy Journal, May 6, 2015, https://www.foreignaffairs.com/articles/2015-05-06/gulfs-failure-yemen

46 Sumaya Almajdoub, Saudi Arabia and the Regionalization of Yemen's Conflict, (George Washington University: E International Relations), December 2015, p16.

٤٧ مجموعة الازمات الدولية، اليمن في حالة حرب، تقرير الشرق الاوسط، (بروكسل: مجموعة االزمات الدولية)، العدد ٤٥، اذار ٢٠١٥، ص ٦.

٤٨ سماء الهمداني وآخرون، اوراق اللاعبين المحللين في الحروب الدائرة في اليمن، ورقة سياسات، (صنعاء: مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية)، العدد ٢، يوليو ٢٠١٥، ص٧.

٤٩ عبد الباري عطوان، ستة اسباب وراء انخراط السعودية في مفاوضات مباشرة مع الحوثيين، صحيفة رأي اليوم، بتاريخ ٩ / ٣ / ٢٠١٦ ، على الرابط : http://www.raialyoum.com/?p=٤٠٣٠٥

٥٠ غريغوري غوس، ما وراء الطائفية: الحرب الباردة الجديدة في الشرق الاوسط، دراسة تحليلية، (الدوحة: مركز بروكينغز الدوحة)، العدد ١١، يوليو ٢٠١٤، ص ١٥.

٥١ المصدر نفسه، ص ١٦.

٥٢ تغريدة الامير فهد سيف النصر آل سعود على تويتر بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٣، على الحساب الرسمي: https://twitter.com/F_SaifAlNaser

53 Mohsen Ebrahimi and Nahid Cheshme Ghasabani, Forecasting OPEC crude oil production using a variant Multicyclic Hubbert Model, Journal of Petroleum Science and Engineering, (Amsterdam: Elsevier), Volume 133, September 2015, P 821.

54 Nassim Nicholas Taleb and Gregory F. Treverton, The Calm Before the Storm .. Why Volatility Signals Stability, and Vice Versa, Foreign Affairs Journal, February 20, 2016, https://www.foreignaffairs.com/articles/africa/calm-storm

55 Daniel W. Drezner, Is the House of Saud teetering on the edge of collapse?, The washingtonpost, April 27, 2015, https://www.washingtonpost.com/posteverything/wp/2015/04/27/is-the-house-of-saud-teetering-on-the-edge-of-collapse/?tid=pm_opinions_pop_b&utm_term=.7834e421325b

٥٦ محمد عزت رحيم، الردع الاستباقي: ما الذي تغير في توجهات وأدوات السياسة الخارجية السعودية؟، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، http://rawabetcenter.com/archives/6660

57 Madawi Al-Rasheed, 2017: A Saudi existential crisis, middle east eye, January 2017, http://www.middleeasteye.net/columns/2017-saudi-existential-crisis-185025494